اعتبر أن وضع دستور جديد من اختصاص السلطة التأسيسية المختصة المنتخبة من الشعب

الكزبري لـ«الوطن»: أي تعديل جزئي يجب أن ينطلق من الدستور النافذ واتباع الآلية المحددة فيه

محمد منار حميجو

أكد رئيس اللجنة التشريعية والدستورية في مجلس الشعب الدكتور أحمد الكزبري أن أي تعديل جزئي في الدستور يجب أن ينطلق من الدستور النافذ واتباع الآلية المحددة فيه للتعديل الجزئي، وأن وضع دستور جديد هو من اختصاص السلطة التأسيسية الأصلية المختصة والمنتخبة من الشعب والتي يجب أن تعبر عن رأي الشعب الذي هو صاحب القرار.

وأوضح الكزبري، أن تعديل الدستور جزئياً يتم بناء على اقتراح رئيس الجمهورية وكذلك بناء على اقتراح ثلث عدد أعضاء مجلس الشعب وفي كلتا الحالتين يجب أن يتضمن اقتراح التعديل النصوص المراد تعديلها والأسباب الموجبة لذلك.

ولفت الكزبري إلى أن وضع دستور جديد لا يوجب إجراء انتخابات جديدة سواء كانت رئاسية أم تشريعية، إلا إذا نص الدستور الجديد على ذلك صراحة في الأحكام العامة والانتقالية.

وفي إطار الحديث عن مناقشة إجراء تعديلات على الدستور السوري في مؤتمر الحوار الوطني السوري المرتقب في مدينة سوتشي الروسية أو من خلال مسار جنيف، التقت «الوطن» بعضو الوفد المفاوض في جنيف والخبير القانوني الذي شارك في وضع الدستور الأخير للجمهورية العربية السورية عام ٢٠١٢ المحامي الكزبري.

رئيس اللجنة التشريعية والدستورية في مجلس الشعب الدكتور أحمد الكزبري خلال إحدى مداخلاته تحت القبة

وقال الكزبري في شرحه لكيفية وضع دستور جديد: يعرف الدستور على أنه مجموعة المبادئ والقواعد الأساسية العليا التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة ويحدد السلطات العامة فيها ويرسم وظائفها ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها.

وأضاف: «فمن الناحية القانونية، يقع الدستور في قمة الهرم القانوني للدولة، فالدستور هو المرجعية الأساسية للقوانين والتشريعات، ولا يجوز أن يأتي أي قانون متناقضاً مع مبادئ الدستور أو خارج إطارها، ومن الناحية السياسية، يحدد الدستور طبيعة الدولة إن كانت جمهورية أو ملكية، ونظام الحكم فيها سواء أكان رئاسياً أم برلمانياً أم شبه رئاسي، ويتناول السلطات الثلاث من حيث كيفية نشوئها واختصاصاتها، وطبيعة العلاقة الدستورية فيما بينها، ويحدد شكل العملية السياسية والتفاعلات الديمقراطية، ويرسم فلسفة الحكم المحلي والهيكلة الإدارية للدولة، ويوثق الدستور الشخصية والهوية المتفردة للأمة، وبالنسبة لدولة عريقة مثل سورية، فالدستور لا ينشئ هذه الشخصية بل يصفها وينص على الضمانات التي تحمي هوية الدولة ولغتها وقيمها الأساسية.

وذكر الكزبري، أنه من الناحية الحقوقية، ينص الدستور على حقوق الأفراد وحرياتهم السياسية والدينية والفكرية والمدنية، وأشار إلى أن الدستور يعمل كعقد اجتماعي، يوضح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ودور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتنظيم النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع.

وأوضح الكزبري، أن الدستور في الأنظمة الديمقراطية يوضع وفق أسلوبين رئيسيين هما الجمعية التأسيسية وأسلوب الاستفتاء الشعبي.

وأضاف: «يصدر الدستور وفقاً لأسلوب الجمعية التأسيسية من مجلس أو جمعية تنتخب بصفة خاصة من الشعب ونيابة عنه، يعهد إليها بمهام وضع وإصدار دستور جديد يصبح نافذاً فور صدوره من هذه الجمعية من دون استفتاء شعبي، مثلاً في أميركا أصدر الكونغرس المنعقد في جمعية تأسيسية الدستور الأول عام ١٧٨٧ الذي ما زال معمولاً به حتى الآن، وفي فرنسا دستور عام ١٧٩١ وضعته وأقرته الجمعية الوطنية التأسيسية، وفي سورية دستور عام ١٩٥٠ صدر عن جمعية تأسيسية، تحولت بعد إنجازها لهذه المهمة إلى مجلس للنواب، لذا فإن هذه الجمعية التأسيسية هي في الواقع تجمع كل السلطات في الدولة فهي سلطة تأسيسية تشريعية وتنفيذية.

إلا أن هذه الطريقة بحسب الكزبري تحتوي العديد من المخاطر يمكن تلخيصها بـ«احتمال انحراف الجمعية التأسيسية عن غرضها المنشود، بتفوق السلطة التشريعية على باقي السلطات الأخرى»، «الاعتماد على فكرة الجمعية التأسيسية يحتمل فيها استحواذ هذه الأخيرة على جميع الاختصاصات، ما قد يخلق عجزاً وانسداداً أثناء معالجة المشاكل الشائكة وقت الأزمات»، «احتمال رفض الشعب للجمعية التأسيسية بعد إقرارها للدستور، وهذا فعلا ما حدث في دستور الجمعية الفرنسية الرابعة سنة ١٩٤٦، ما بدد الطاقات والمجهودات».

وأوضح الكزبري، أن الأسلوب الثاني لوضع الدستور وهو أسلوب الاستفتاء الدستوري حيث ينشأ الدستور وفقاً لهذا الأسلوب من خلال الإرادة الشعبية الحرة، إذ يفترض أن يقوم الشعب أو يشترك بنفسه في مباشرة السلطة التأسيسية، في هذه الحالة يصدر الدستور مباشرة من الشعب الذي يوكل الأمر إلى جمعية منتخبة من الشعب (فرنسا دستور الجمهورية الرابعة الصادر عام ١٩٤٦) الذي وضعت الجمعية مشروعه ثم عرض على الاستفتاء الشعبي، أو معينة من الحكومة بناء على تكليف صادر عن البرلمان (فرنسا دستور الجمهورية الخامسة الصادر عام ١٩٥٨) الذي وضعت مشروعه لجنة حكومية ثم عرض على الاستفتاء الشعبي، أو من لجنة خاصة مشكلة بقرار جمهوري خصيصاً لهذا الغرض (سورية دستور عام ١٩٧٣ ودستور عام ٢٠١٢) الذي وضعت مشروعه ثم عرض على الاستفتاء الشعبي، ووفق هذا الأسلوب لا تصبح لمشروع الدستور قيمة قانونية إلا بعد عرضه على الشعب واستفتائه فيه وموافقته عليه، ويعد تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء هو الفصل في بدء سريان الدستور والعمل بأحكامه.

وإن كان الدستور يوضع وفق لجنة مشكلة بمرسوم رئاسي أو أنه يتم تشكيلها من مجلس الشعب؟، قال الكزبري: عندما يتعلق الموضوع بتعديل جزئي فيجب الانطلاق من الدستور النافذ واتباع الآلية المحددة فيه للتعديل الجزئي، أما عندما يتعلق الموضوع بوضع دستور جديد فالسلطة التأسيسية الأصلية هي المختصة والتي يجب أن تعبر عن رأي الشعب الذي هو صاحب القرار ولا يوجد عليه أي قيد في ذلك.

ورداً على سؤال، إن كان وضع دستور جديد يوجب انتخابات جديدة سواء كانت رئاسية أم تشريعية؟ ، قال الكزبري: لا ليس بالضرورة إلا إذا نص الدستور الجديد على ذلك صراحة في الأحكام العامة والانتقالية، فمثلاً نصت المادة /١٥٦/ من دستور الجمهورية العربية السورية على إجراء الانتخابات التشريعية في ظله خلال تسعين يوماً من تاريخ إقراره بالاستفتاء الشعبي.

وحول كيفية اقتراح تعديل الدستور سواء أكان جزئياً أم كلياً؟ وما الأوقات التي يجب فيها التعديل؟، قال الكزبري: يتم تعديل الدستور جزئياً بناء على اقتراح السيد رئيس الجمهورية وكذلك بناء على اقتراح ثلث عدد أعضاء مجلس الشعب وفي كلتا الحالتين يجب أن يتضمن اقتراح التعديل النصوص المراد تعديلها والأسباب الموجبة لذلك.

وأضاف: يقدم اقتراح التعديل إلى مجلس الشعب الذي يقوم بتشكيل لجنة خاصة من خمسة وعشرين عضواً يراعى الاختصاص في اختيار أعضائها للبحث في اقتراحات التعديل، ثم يعرض تقرير اللجنة الخاصة على المجلس فإذا أقره بأغلبية ثلاثة أرباع عدد أعضائه عُدِّ التعديل نهائياً ويبلغ إلى السيد رئيس الجمهورية ويدرج في صلب الدستور، أما إذا رفض المجلس اقتراح التعديل فلا يجوز إعادة عرضه قبل انقضاء سنة من تاريخ الرفض.

وتابع: أما تعديل الدستور كلياً فقد سبق الإجابة عنه في معرض الجواب عن السؤال السابق.

ورداً على سؤال، إن كان تعديل بعض مواد الدستور يوجب استفتاء شعبياً أم يكتفى إقرارها من مجلس الشعب ومن إصدارها بموجب مرسوم؟ ، قال الكزبري: في حالة التعديل الجزئي لا حاجة لذلك أما في حالة التعديل الكلي فيجب عرضه على الشعب واستفتائه فيه.

وإن كان يؤيد فكرة الاستفادة من دساتير دول أخرى، وإن تم ذلك أثناء وضع الدستور الحالي للبلاد؟ ، قال الكزبري: إن دراسة القانون الدستوري هو دراسة النظام السياسي من الزاوية القانونية ولا يمكن تفسير النظام السياسي لدولة ما إلا بالرجوع إلى نظامها الاقتصادي والاجتماعي والعقائد السائدة فيها والقيم والتقاليد الثقافية لشعبها، فمن الضروري الاطلاع على دساتير الدول الأخرى ولكن ما ينطبق على مجتمع ما قد لا ينطبق على غيره، فالمجتمع هو مجموعة من الناس تعيش معاً في شكل منظم ترتبط فيما بينها بعلاقات اجتماعية وثقافية، وسورية تقوم على عدد من المكونات وعندما تعتمد مبدأ المواطنة فلا تستطيع الدخول في تفاصيل هذه المكونات، فالمجتمع يحترم الجميع ضمن إطار المواطنة، المواطن له حقوق في الدولة وعليه واجبات تجاهها.

وردا على سؤال، إن كان يشترط أن يكون واضعو الدستور من الحقوقيين أم إنه يجوز مشاركة غيرهم؟، قال الكزبري: الدستور هو وثيقة سياسية قانونية وهو عقد اجتماعي، فيجب أن يشارك في وضعه نخبة من ممثلي الشعب سواء أكانوا حقوقيين أم سياسيين.

> **الدستور هو المرجعية الأساسية للقوانين والتشريعات ولا يجوز أن يأتي أي قانون متناقضاً مع مبادئ الدستور أو خارج إطارها**

> **الدستور في الأنظمة الديمقراطية يوضع وفق أسلوبين رئيسين هما الجمعية التأسيسية وأسلوب الاستفتاء الشعبي**

> **تعديل الدستور جزئياً يكون بناء على اقتراح رئيس الجمهورية وكذلك بناء على اقتراح ثلث عدد أعضاء مجلس الشعب**

> **وضع دستور جديد لا يوجب إجراء انتخابات جديدة سواء كانت رئاسية أم تشريعية إلا إذا نص الدستور الجديد على ذلك**

قولاً واحداً

جامعة عَرَبية بِلُغَة عِبرِية!

رفعت البدوي

لم تعد خافية حالة الارتهان التي باتت متحكمة بالجامعة العربية وبقراراتها ودورها الذي أضحى مكشوفاً في التماهي إلى حد التطابق مع أهداف عدو الأمة العربية إسرائيل.

وإذا ما أعيد النظر بالظروف والأسباب التي أحاطت بإنشاء الجامعة العربية لاكتشف الشعب العربي أنه أمام خديعة كبرى منذ العام ١٩٤٥ تاريخ نشأة الجامعة العربية التي أرادها الاستعمار البريطاني لتجميع الدول العربية ضمن إطار سمي الجامعة لتنفيذ الإملاءات الغربية على كائن واحد كمجموعة واحدة تنضوي تحت كيان مزيف سمي الجامعة العربية بدلاً من فرض الإملاءات البريطانية على العرب فرادى، وذلك بهدف تعطيل فكرة القومية والعمل على وأدها خوفاً من نجاحها لأن القومية العربية في ذاك الوقت كانت زاخمة ونجحت في سلوك طريقها بين مختلف شرائح الشعب العربي.

وما دامت رغبة الشعب ولم تزل في تعزيز الانتماء العربي وتوثيق العلاقات بين مختلف المكونات في الوطن العربي، فلا بد للغرب الداعم للكيان الصهيوني من إيجاد السبل الكفيلة بكبح جماح الشعب العربي الراغب والمتطلع نحو تعزيز الدور العربي في مواجهة ومقاومة أطماع الغرب وإسرائيل، فكانت فكرة تشديد قبضة الحكام العرب وقمع شعوبهم خصوصاً أولئك الحكام الذين يتباهون بالولاء المطلق لأميركا ويجنحون نحو الصلح والتطبيع مع عدو الأمة إسرائيل الذي أصبح شرطاً أساسياً للحفاظ على حكم الحاكم العربي أو السماح بتبوؤ منصب الملك أو الأمير أو الشيخ أو الرئيس خصوصاً أولئك الذين يمتلكون ثروات نفطية ونقدية، فكانت الهوة التي باتت تتحكم بالعلاقة بين الحكام وبين الشعوب.

لم تنجح الجامعة العربية منذ نشأتها في حل أي من مشاكل الوطن العربي بدءاً من مشكلة احتلال فلسطين وانتهاء بالعراق وسورية وليبيا واليمن وتونس ولبنان، ولم تنجح حتى في حل أبسط المشاكل الحياتية أو السياسية في أي بلد في الوطن العربي، إلا إنها وفي مجمل الأزمات التي أصابت وطننا العربي، وقفت موقف النأي بالنفس عاجزة عن تقديم الرؤى والحلول بل أكثر من ذلك فقد لعبت الجامعة دور المزور والمتآمر الخاضع لرغبات الدول النفطية المتماهية مع المصالح الأميركية الصهيونية.

فها هي الجامعة لعبت دور المتآمر الخبيث على سورية العروبة الدولة المؤسسة للجامعة فوافقت على تجميد عضويتها بلعبة قذرة تلبية لطلب قطر والسعودية وأميركا وإسرائيل.

وها هي الجامعة تقف موقف المتخاذل الساكت عن قتل السعودية لليمنيين الأبرياء، وأيضاً ينسحب دور الجامعة المتآمر على ليبيا والعراق ودورها المشارك في تسهيل عملية نهب ثروات ليبيا والعراق.

لم يكن مفاجئاً ما صرح به وزير الطاقة وعضو الكابينيت الإسرائيلي الأمني السياسي المصغر يوفال شطاينتس حين قال إن مقررات الجامعة العربية تعبر عما نفكر به في إسرائيل، وأضاف إنهم بالجامعة العربية يترجمون ويقرؤون باللغة العربية ما تقوله إسرائيل باللغة العبرية، أضحت الجامعة العربية جامعة عَرَبية لكنها ناطقة بلغة عِبرية.

لقد ثبت للشعب العربيَ أن الجامعة لا تمتلك حرية القرار بيد أن مجمل مقررات الجامعة لا تتخذ إلا بعد حصول الحكام العرب على موافقة أميركية أو تنفيذاً لإملاءات الإسرائيلي.

باتت الجامعة العربية لا تجتمع إلا إذا كان المطلوب ضرب مصالح الشعب العربي أو لافتعال مزيد من التفسخ في الموقف العربي أو للتخلي عن الحقوق الفلسطينية أو للضغط والدفع نحو تقديم مزيد من التنازلات العربية المذلة والمهينة بحق القضية الفلسطينية والحقوق العربية أو لتبني مواقف إسرائيلية بوصفها للمقاومة الشريفة ضد الاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب.

من يعتقد أنه بالإمكان إصلاح الجامعة العربية فهو واهم ومن أراد البقاء في الجامعة فهو متخاذل ومن صدق على قرارات الجامعة بوصف المقاومة ضد العدو الإسرائيلي بالإرهاب فهو متآمر.

نحن بحاجة إلى جامعة عربية تمتلك حرية القرار العربي الذي يعبر عن حقيقة تطلعات وطموح الشعب العربي في تحقيق الانتماء العربي الحقيقي والتقدم العلمي ومكافحة البطالة وحالة الفقر المدقع وتحقيق الأمن المستدام بما يحقق التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي ومعالجة مشاكل الشعب العربي والبحث عن كل ما من شأنه تعزيز تمسك الإنسان العربي بهويته العربية وبوطنه وأرضه ومقاومة الاحتلال الغربي والإسرائيلي للأرض العربية وفلسطين، إن الجامعة العربية ماتت وانتهت وهي تنتظر مراسم التشييع.

الرئيس بشار الأسد وفي معرض رده على الرئيس الإيراني قال إن الجامعة العربية لا تمثل إرادة الشعب العربي.

إن ما قاله الرئيس بشار الأسد هو وصف حقيقي لما آلت إليه الهوة ليس بين الحكام وبين الشعب العربي فقط، بل بين الشعب العربي ومختلف المنظمات العربية التي أنشئت من أجل الحفاظ على الحقوق العربية ومواجهة العدو الإسرائيلي.

المطلوب من الشعب العربي ومن كل الشرفاء في هذا الوطن العربي وكل من تمسك بالهوية العربية الناطق باللغة العربية ومن كل مؤمن بوجهة البوصلة الأساسية نحو فلسطين ويؤمن بمقاومة العدو الإسرائيلي ويرفض التطبيع والصلح والاعتراف بالكيان الصهيوني، مواجهة أي حلول استسلامية مذلة مع عدو الأمة، والعمل بشكل دؤوب على مقاومة أطماع إسرائيل وأميركا والدفاع عن أرض وثروات وطننا العربي، ومن كل مؤمن بالحق العربي ومن كل من تنطبق عليه تلك المواصفات مدعو أن يسعى إلى بلورة فكرة القومية من خلال تجميع كل القوى والمنظمات العربية المؤمنة بما تقدم والعمل على إنشاء «جامعة الشعب العربي» بلغة عربية ناطقة باسم الشعب العربي، وأن يكون الهدف الانضواء تحت مظلة «جامعة الشعب العربي» ووضع الأطر اللازمة لها والإعلان عنها من قلب العروبة النابض سورية وذلك من أجل تحقيق أماني الشعب العربي بمعزل عن الحكام المرتهنين.

دمشق: ترحب بمؤتمر الحوار الوطني في سوتشي وتؤكد حضورها

وكالات

أعلنت سورية أمس ترحيبها بمؤتمر الحوار الوطني السوري المرتقب انعقاده في مدينة سوتشي الروسية في بداية الشهر المقبل وبما سيتمخض عنه من لجنة لمناقشة مواد الدستور الحالي وإجراء الانتخابات التشريعية بعدها بمشاركة الأمم المتحدة، مؤكدة موافقتها على حضور هذا المؤتمر.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء: بعد الانتصارات المتلاحقة التي حققها الجيش العربي السوري والقوات الرديفة والحلفاء والتي دفعت العمل على المسار السياسي وهيأت الأرضية المناسبة للحوار السوري السوري ترحب حكومة الجمهورية العربية السورية بمؤتمر الحوار الوطني الذي سيعقد في سوتشي بمشاركة واسعة من شرائح المجتمع السوري وتعلن موافقتها حضور هذا المؤتمر.

وأضاف المصدر: إن الحكومة السورية ترحب أيضاً بما سيتمخض عن المؤتمر من لجنة لمناقشة مواد الدستور الحالي وإجراء الانتخابات التشريعية بعدها بمشاركة الأمم المتحدة اعتماداً على ميثاقها المبني على احترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وتمهيدا للمؤتمر، نجح الأسبوع الفائت الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني بجذب نظيرهم الثالث التركي رجب طيب أردوغان أكثر إلى مواقفهما إزاء الأزمة السورية خلال قمة ثلاثية عقدت في مدينة سوتشي الروسية.

وخرج لقاء سوتشي بموقف موحد حول أهمية دعم مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي بمشاركة «واسعة لجميع مكونات المجتمع السوري» وذلك للنظر في «نظام سياسي مستقبلي وصياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات جديدة تحت رعاية الأمم المتحدة»، إضافة إلى توافق الزعماء الثلاثة ضرورة تصفية تنظيمي داعش و«جبهة النصرة» الإرهابيين.

وفي مؤتمر صحفي مشترك عقب اجتماع الرؤساء الثلاثة، قال بوتين: نحن موحدون حول فكرة تسوية الأزمة السورية في إطار مسار أستانا وخلق ظروف لإعادة النازحين واللاجئين، مشيراً إلى أن كل الدول الضامنة تعمل على الحفاظ على نظام وقف الأعمال القتالية وثبات العمل في مناطق تخفيض التصعيد وزيادة الثقة المتبادلة بين جهات النزاع».

ووفق قناة «روسيا اليوم»، أكد بوتين حينها «إصرار» الدول الثلاث على تهيئة الظروف لعقد حوار سوري سوري شامل بناء على قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ وقد دعمت الدول الضامنة والأطراف المعنية عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري على مستوى لائق وضمان مشاركة واسعة لجميع مكونات المجتمع السوري، وأضاف: «كلفنا وزارات الخارجية والممثلين عن الهيئات الأمنية ووزارات الدفاع بتحديد أطر زمنية لعقد مؤتمر الحوار الوطني هنا في سوتشي».

وكشف بوتين، أن مؤتمر الحوار الوطني سيتكفل بـ«النظر في نظام سياسي مستقبلي وصياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات جديدة تحت رعاية الأمم المتحدة ومن ثم سوف تظهر دوافع لتسوية الأزمة السورية في إطار عملية جنيف»، مشدداً أن على السوريين أنفسهم أن يقرروا مصيرهم.

وتجدر الإشارة إلى أن قائمة المدعوين الأولية التي نشرتها وزارة الخارجية الروسية في ٣١ تشرين أول الماضي وسحبتها في وقت لاحق تضمنت اسم حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي كطرف مدعو لكنها قسمته إلى فرعين الأول في القامشلي والثاني في عين العرب.

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION TO TENDER FOR SUPPLY, INSTALLATION AND TESTING POWER GENERATOR SETS WITH ACCESSORIES DIFFERENT CAPACITITES FOR HASSSAKEH GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered international nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices between 09:00 AM till 03:00 PM starting from November 22nd till December 12th, 2017, in the following addresses:

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org or to:

Tender Committee contact in Al Hassakeh:
Address: Ali Ibn Ali Taleb St. number 22 G.F. Al Hassakeh City, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 52 372 149
Fax: +963 52 372 159
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	December 12th, 2017, at 03:00 PM.
Bid Validity:	90 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.05% of the total contractual value per each delay.

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لتقديم وتركيب وفحص مجموعات توليد كهرباء مع ملحقاتها

باستطاعات مختلفة لمحافظة الحسكة

منظمة مكافحة الجوع(AAH)، منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم، تسعى الفرق الميدانية في ***منظمة مكافحة الجوع(AAH)***، للعمل في أربع مجالات رئيسية وهي: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 03:00 عصراً، ابتداءً من تاريخ: 22تشرين الثاني 2017، ولغاية 12 كانون الأول2017، وذلك للعنوان التالي:

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان:شركسية، بناء رقم: 2937،الشعلان، دمشق -الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني:procurement@sy.acfspain.org.

للتواصل مع لجنة المناقصات في الحسكة:
العنوان:شارع علي بن أبي طالب رقم: 22 ، الحسكة – الجمهورية العربية السورية
هاتف: 0096352372149.
فاكس: 0096352372159.
بريد الكتروني:procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	12 كانون الأول2017، الساعة 03:00 عصرا
صلاحية العروض المقدمة:	90 يوماً.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	شيك مصدق بقيمة 5% من قيمة العقد الكلية.
الكفالة:	شيك مصدق بقيمة 5% من قيمة العقد الكلية
غرامات التأخير:	0.05% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.